

A STUDY OF SOME IMPACTS OF THE DEVELOPMENTAL PROJECTS FINANCED BY THE LOCAL DEVELOPMENT FUND WHICH DEVOTED FOR THE RURAL WOMEN IN FAYOUM GOVERNORATE

Kamal, M. SH.; M. A. Fathy; Suzan M. Nasrat and E. A. Mohamed
Rural Sociology and Agric. Extension, Faculty of Agric., Cairo Univ.

دراسة لبعض آثار المشروعات التنموية الممولة بقروض صندوق التنمية المحلية
الموجهة للمرأة الريفية بمحافظة الفيوم
محمد شفيق كمال، محمد عمرو فتحى، سوزان مهى الدين نصرت و
إيهاب عبد الخالق محمد
قسم الاجتماع الريفى والإرشاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة القاهرة

الملخص

تم إجراء هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية: (١) التعرف على الآثار الاجتماعية الناجمة عن درجة استفادة المرأة الريفية من تنفيذ المشروع التنموي من خلال قياس التغيرات الحادثة في بعض المتغيرات الاجتماعية. (٢) التعرف على أهم المشكلات التي تواجه المبحوثات بعد تنفيذ المشروع التنموي. (٣) التعرف على أهم المقترنات للتغلب على تلك المشكلات من وجهة نظر المبحوثات.

تم إجراء هذا البحث خلال شهرى مايو، يونيو ٢٠٠٦ في (١٦) قرية تابعة للماراكز الست بمحافظة الفيوم باعتبارها تحتل المرتبة الأولى على مستوى محافظات الجمهورية فيما يتعلق بعدد المشروعات الخاصة بالمرأة، حيث بلغت نسبتها ٢٧٪ من إجمالي عدد المشروعات المنفذة على مستوى الجمهورية.

وقد شملت عينة البحث السيدات الحاصلات على قروض من صندوق التنمية المحلية خلال فترة الخمس سنوات المحسوبة بين عامى ١٩٩٩-٢٠٠٣، حيث بلغ حجم العينة ٢٣٨ مبحوثة أي بنسبة ٣٨,٤٪ من مجتمع البحث الذى يبلغ عدده ٦١٩، حيث تم سحب العينة بطريقة عشوائية منتظمة بالتعاون مع الوحدات المحلية التابعة للماراكز الست بمحافظة الفيوم، وقد تم جمع البيانات باستخدام استبيان تم إعداده واختباره لهذا الغرض، واستخدم فى التحليل الاحصائى لبيانات البحث التكرارات والتسلب المثنوية، والمتوسط الحسابى، ومعامل الارتباط البسيط.

أوضح نتائج البحث وجود علاقة إرتباطية طردية بين درجة استفادة المرأة الريفية من تنفيذ المشروع التنموي، وكل من المتغيرات الاجتماعية التالية: عدد أفراد الأسرة العاملين بالمشروع، والتغير في حالة المسكن، ودرجة مشاركة الزوج لزوجته فى المشروع، والتغير في درجة المشاركة فى القرارات الأسرية، والتغير فى طرق علاج أفراد الأسرة، والتغير فى درجة الانفتاح على العالم الخارجى، كما اتضحت وجود علاقة إرتباطية عكسيّة بين درجة استفادة المرأة الريفية من تنفيذ المشروع والتغير فى عدد أفراد الأسرة المتعطلين عن العمل.

وبالنسبة لأهم المشكلات التي تواجه المبحوثات بعد تنفيذ المشروع التنموي، جاءت في المرتبة الأولى مشكلة سوء نوعية مياه الشرب، حيث ذكر ٨١,١٪ من المبحوثات أن درجة معاناتهم شديدة بالنسبة لهذه المشكلة، ثم تأتى مشكلة عدم توافر وسائل المواصلات في المرتبة الثانية، حيث ذكر ٧١,٩٪ من المبحوثات أن درجة معاناتهم متوفقة بالنسبة لهذه المشكلة، في حين تأتى مشكلة صعوبة تسويق المنتج من المشروع في المرتبة الثالثة، فقد ذكر ٢٢,١٪ من المبحوثات أن درجة معاناتهم بسيطة بالنسبة لهذه المشكلة، كما تم التعرف على وجة نظر المبحوثات لمواجهة تلك المشكلات.

المقدمة والإطار النظري للبحث

تميزت السنوات الأخيرة من القرن الماضى بتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية كبيرة كانت لها أثرًا ولا تزال تؤثر - في كل المجتمعات البشرية سواء كانت دولاً متقدمة أو دولاً نامية. وقد دعا ذلك إلى إهتمام الحكومات - وخاصة في الدول النامية - بالتنمية الريفية وخاصة في

وجود الضغط السكاني المتزايد على الموارد الطبيعية المختلفة، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن تعداد السكان في مصر قد بلغ ٦٩,٩٨٦ مليون نسمة تقريباً، وبلغت نسبة سكان الريف ٥٥٪، لذا كان من الطبيعي أن توجه جهود التنمية نحو القطاع الريفي الزراعي. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٤) ويجب أن تتضمن البرامج الموجهة لتنمية القطاع الريفي مكون هام وحيوي لا وهو المرأة الريفية من حيث مشاكلها، وحقوقها، واحتياجاتها، ويجب العمل على تعظيم دورها ومشاركتها في عملية التنمية بوجه عام حيث أن المرأة تحمل أعباء كبيرة في المجتمعات الريفية كالمعلم في المزرعة، وكربنة منزل، ورعاية الأطفال، إلخ (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٣)

ولقد أصبح الارتقاء بمستوى أداء المرأة الريفية وعطائها وتمكينها من التعليم والتدريب، ومحو الأمية التقليدية والوظيفية لضمان حق مساهمتها في عمليات التنمية مطلباً أساسياً وقومياً، وهذا يتطلب الإدماج الكامل للمرأة في التنمية ومشاركتها في عمليات التخطيط، وصنع القرار في مجالات التنمية الشاملة. (الجندي، ٢٠٠٢)

وتوجد مجموعة من المبررات والأسباب التي تجيب على تساؤلين هامين... لماذا المرأة؟... ولماذا الآن؟ ومن أهم تلك المبررات والأسباب:

أولاً: أنها نعيش في عالم يتقدم بسرعة مذهلة، مع وجود تنافس شديد ولا يوجد فيه مكان للرکود، ومن هنا جاءت أهمية التنمية البشرية، والتنمية الريفية، مع الاهتمام بالثروات الطبيعية، ولابد من حسن استثمار الإنسان وطاقاته، مع ضرورة الاهتمام بالمجتمع الريفي بكل فئاته والتي منها بطبيعة الحال المرأة الريفية.

(Ibrahim, 1996) ثانياً: إن المرأة الريفية كانت محرومة ولفترات طويلة من نعمة المشاركة والعطاء، ولأنها كانت مهمشة، حيث أن أكثر المجالات التي كانت محرومة منها هي المشاركة الاجتماعية والسياسية، ولذلك كان من الضروري لتعزيز مشاركتها عموماً أن يكون هناك تكامل في ثلاث أركان هي: الحصول على حقوقها المحمومة منها، وتوسيتها للمشاركة الاجتماعية والسياسية بتوفير القدرات اللازمة للمشاركة، ثم إعطائهما الفرصة للقيام بمسؤولياتها على أفضل صورة ممكنة.

ثالثاً: إن العالم اليوم أصبح يقيم أي دولة حسب معايير التنمية البشرية ومدى الاهتمام بمكون الإنسان، وأصبحت الدولة ترتب عالمياً في قائمة التقدم والتخلف حسب هذه المعايير، وبعد أن كانت ترتتب حسب معيار اقتصادي بحت وهو إجمالي الناتج القومي. (تكلا، ٢٠٠٥) ومن أهم المعايير المستخدمة في قياس تقدم المجتمع ومدى اهتمامه بالتنمية البشرية معياران أساسيان هما: "مشاركة المرأة... Women Participation، وتمكين المرأة... Women Empowerment...، وأصبحت نظرة العالم لأى مجتمع تتأثر كثيراً بمكانة المرأة، كما أصبحت المعونات والهبات والمساعدات الفنية، بل والأفواج السياحية وعقد المؤتمرات تسلط فيها الأولوية للمجتمعات التي تطبق فيها مبادئ المساواة وتهتم بالتنمية البشرية دون تفرقة.

(Bernstein, 1991) رابعاً: المجتمع المصري في الفترة الراهنة بصفة خاصة أحوج ما يكون لتصحيح صورته أمام العالم شرقاً وغرباً. وقد تطورت المرأة في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية تطوراً كبيراً وتحسنت أوضاعها، وكان لابد للمجتمع المصري إثبات أنه ليس أقل تحضراً أو احتراماً للمرأة من غيره. (عمر، ١٩٩٢) خامساً: ترتبط القضية أساسياً بالتنمية، وضرورة مشاركة المرأة في برامج التنمية، والعالم لا يتطلب اليوم مجرد التنمية ولكن يتطلب تحقيق "التنمية ذات الكفاءة العالية"، أي تحقيق النتائج في أقصر وقت وبأقل التكاليف، والمرأة تشارك في عمليات التنمية بأتواها، ولابد من الارتقاء بأدائها بالترقية والتدريب، ورفع الكفاءة، ولابد من منحها فرصاً متساوية مع توفير المساعدات والخدمات الأسرية والطبية التي تعاونها على إتقان وظائفها داخل المنزل وخارجها. (Zaghlool, 1990)

سادساً: أصبح للتنمية بعداً هاماً هو "التنمية المستدامة" Sustainable Development، وهذا يتطلب تتعديل أنماط السلوك التي تهدى الموارد الطبيعية، كما يتطلب ذلك تعديل الأنماط الاستهلاكية التي تستنزف الموارد الطبيعية، والمرأة هي أكثر العناصر القادرة على ذلك، حيث أنها صاحبة الدور الأول في مجال ترشيد الاستهلاك، كما أن هناك حقيقة أخرى بรزت في الآونة الأخيرة، وهي أن المرأة الريفية في ريف مصر تعتبر صديقة للبيئة، الأمر الذي يدعم بعد التنمية المستدامة. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٨)

ومن الجدير بالذكر أن دور المرأة الريفية يمثل أهمية كبيرة في زيادة دخلها ودخل أسرتها عن طريق مشاركتها في تنمية أو نشر الصناعات الصغيرة أو مزاولة أي نشاط يقوم على استغلال النواتج البيئية

سواءً كان من مخلفات زراعية أو حيوانية أو القيام ببعض الأنشطة المتعلقة بالصناعات الغذائية الصغيرة. وقد أصبحت المرأة إلى جانب عملها المنزلي - تشارك الرجل في العمليات الزراعية العديدة بالريف المصري بصورة متزايدة، كما أصبحت أكثر تحملًا للمسؤولية، وهذا في حد ذاته يمثل دخل غير منظور للأسر الريفية في مصر. (The united Nations, 1980) كما تساهم المرأة بمهاراتها العملية والتفانيّة في إنتاج الغذاء وتحقيق دخلاً للأسرة بقدر أكبر مما هو معروف، وتشير الإحصاءات إلى أن المرأة الريفية تدير ثروتين ١٨٪ من أسر العالم النامي، وأن هذه النسبة تصل إلى ٤٠٪ في بعض الدول، كما أن المرأة الريفية تتعرض لصعوبات تفوق ما يتعرض الرجل لها في مجال الحصول على الأراضي الزراعية، والقروض، والخدمات التقنية، ومن ثم تدعى الحاجة إلى إيجاد سبل جديدة بتوفير المساعدات للمرأة الريفية سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. (John, 1996)

ويشير طولان (١٩٩٩) إلى أن أحد مظاهر التغير في الحياة الاجتماعية في القرية المصرية هو ظهور أدوار جديدة وغير مألوفة للمرأة الريفية (تربيبة وتسفين المواشي) حتى في أثناء وجود الزوج، هذا بالإضافة إلى دورها الطبيعي في الإنتاج الموجه نحو السوق وليس لابنته/لها، فضلاً عن قيامها بالعمل الكامل في الزراعة والمنزل في حالة هجرة الزوج للعمل بالمدينة أو للعمل بالخارج.

وقد تم إجراء دراسة عن المرأة الريفية في إحدى قرى محافظة الجيزة، أشارت إلى أن المرأة الريفية يقع على عاتقها عبء كبير في الأنشطة الاجتماعية، حيث تأخذ نصيباً وافراً في مساعدة الرجل على تنمية وتحسين دخل الأسرة والذي ربما يكون سبباً في استقرار هذه الأسرة، حيث يلعب معدل الدخل للأسرة دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار لهذه الأسرة الريفية، ولذلك تمثل مشاركة المرأة الريفية في دخل الأسرة أحد أسباب تماسك واستقرار أفرادها. (العطار، ١٩٩٤)

ومن الجدير بالذكر أنه تم إدماج المرأة في الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) على المستوى القومي، مع تعزيز دور المجلس القومي للمرأة وفروعه بالمحافظات، هذا بالإضافة إلى تعديل وتطوير المناهج الدراسية بحيث تركز على قضايا الحقوق الشرعية للمرأة وحقوقها الاجتماعية، والسياسية، والقانونية. وتشير الإحصاءات إلى أن احتلال المرأة المصرية للوظائف والمناصب العليا قد ارتفعت نسبته من ٧٪ عام ١٩٨٨ إلى ٢٠٪ عام ٢٠٠٠. (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠١)

وتتضمن الخطة القومية للنهوض بالمرأة في مصر المحاور التالية:
أولاً: التمكين المؤسسي: ويقوم على تقوية الأبنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تعمل في مجال النهوض بالمرأة المصرية.

ثانياً: التمكين الاقتصادي: حيث الحد من ظاهرة تأثير الفقر ومساعدة المرأة الفقيرة في القطاع غير الرسمي.
ثالثاً: التمكين القانوني: حيث يشمل محو الأمية القانونية لدى المرأة المصرية والتصدى لظاهرة العنف ضدها.

رابعاً: التمكين السياسي: وتشتمل تعظيم المشاركة السياسية للمرأة المصرية بستكمالاً لمسيرة الديمقراطية، مع تعظيم مشاركتها في الحياة العامة واتخاذ القرار.

ويجب أن يكون هناك نوع من التحديد للمسؤوليات بين الرجل والمرأة في مجال الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ القرار. (أبو المجد، ٢٠٠٠)

أهداف البحث

تعتبر قضية مشاركة المرأة الريفية واستفادتها من قروض صندوق التنمية المحلية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وبنية متداخلة تمس التقدم الاقتصادي، وتعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي مع المحافظة على البيئة ومواردها في الريف المصري، وحتى يتمكن متخذى القرارات تمن طوير مشروعات التنمية الريفية الهدافة إلى إحداث التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية والتحسين من أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وتلبية احتياجاتها في مختلف الميادين، فلن يتنسى ذلك إلا من خلال رصد التغيرات والآثار الإجتماعية والاقتصادية والبنية للمشروعات التنموية المقفلة بقرض صندوق التنمية المحلية الموجهة للمرأة الريفية، والدراسة التي نحن بصددها ما هي إلا محاولة لوقف على بعض الآثار الاجتماعية المترتبة على استفادة المرأة الريفية من تلك المشروعات حيث تتضح أهداف البحث فيما يلى:

- ١- التعرف على الآثار الاجتماعية الناجمة عن درجة استفادة المرأة الريفية من تنفيذ المشروع التنموي في المجتمع الريفي موضع دراسة من خلال قياس التغيرات الحادثة في بعض المتغيرات الاجتماعية.
- ٢- التعرف على أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه المبحوثات بعد تنفيذ مشروعاتهن التنموية.
- ٣- التعرف على أهم المقترنات من وجهة نظر المبحوثات للتغلب على المشكلات التي تواجهن بعد تنفيذ

المشروع التنموي.

الخطة البحثية

مجال الدراسة وطريقة اختيار العينة

تم إجراء هذا البحث في محافظة الفيوم خلال شهرى مايو، يونيو، ٢٠٠٦ بواقع (١٦) قرية تابعة للماراكز الست بمحافظة الفيوم، والتي تتمثل في قرى دسيا، وتلات، وسيلة، والشيخ فضل (مركز الفيوم)، والجمبىن، والخالدية (مركز إيشواى)، وبنى عثمان، وترسا، وسنور القبلية (مركز سنورس)، وقلهانة، والحجر، ومطوط (مركز ايطسا)، ودار السلام، وكفر محفوظ (مركز طامية)، وكحك، والزلة (مركز يوسف الصديق). وقد تم اختيار محافظة الفيوم لأنها تحتل الرتبة الأولى على مستوى الجمهورية فيما يتعلق بعدد المشروعات الخاصة بالمرأة والتي نفذها برنامج "شروع" بمحافظات الجمهورية، مع الأخذ في الاعتبار أن صندوق التنمية المحلية يمثل أهم محاور "برنامج شروع" لتنمية القرية المصرية، وقد بلغت نسبة مشروعات المرأة بمحافظة الفيوم نحو ٨,٢٧% من إجمالي عدد المشروعات على مستوى محافظات الجمهورية. وقد تم تحديد عينة البحث من خلال عمل حصر لمجتمع البحث Population والذي تضمن السيدات الحالصلات على قروض من صندوق التنمية المحلية "L.D.F" لتنفيذ مشروعاتهن التنموية ذات العائد المادى، وذلك خلال فترة الخمس سنوات المحسوبة بين عامى ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٣، وقد بلغ إجمالى مجتمع البحث ٦١٩ مفردة (صندوق التنمية المحلية، ٢٠٠٦) وتم تحديد عدد مفردات العينة طبقاً لمعادلة كريكت ومورغان (Kreiccie & Morgan، ١٩٧٠) التالية:

حيث أن: $N = 619$ حجم الشاملة، $X^2 = 3.841$ (رقم ثابت)، $P = 0.5$ (رقم ثابت)، $d = 0.05$ (رقم ثابت).

وبلغ حجم العينة ٢٣٨ مفردة بنسبة ٤% من حجم مجتمع البحث، وقد تم سحب العينة بطريقة عشوائية منتظمة بالتعاون مع الوحدات المحلية التابعة للمراكز الست بمحافظة الفيوم.

المنهج المستخدم وأدوات التحليل الاحصائي

تعتمد هذه الدراسة على نموذج التصميم شبه التجريبي والذي يقوم على استخدام مجموعة واحدة من الأفراد واجراء القياس عليهم (قبلى/ بعدى) في وقت واحد بعد تعرضهم للتغير موضع البحث، فقد تم اختبار هذا المنحى لملاءعته لأهداف وأغراض البحث.

وأستخدم في جمع البيانات استمار استبيان بال مقابلة الشخصية لمفردات العينة، وقد تم الاحتبار المبدئي لها وإجراء التدديلات الالزامية والمناسبة بما يتفق وتحقيق أهداف البحث. وقد تم استخدام النسب المئوية، والتكرارات، والمتوسط الحسابي، ومعامل الارتباط البسيط "بيرسون" في التحليل الاحصائي لبيانات البحث.

الفروض الاحصائية

تم صياغة مجموعة من الفروض الإحصائية لاختبار صحة الفروض النظرية المقابله لها ويتبين ذلك فيما يلى: لا يوجد فرق معنوى بين درجة استفادة المرأة الريفية من المشروع التنموى وبين كل من المتغيرات الاجتماعية التالية: التغير فى عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة، والتغير فى عدد أفراد الأسرة العاملين فى غير الزراعة، وعدد أفراد الأسرة العاملين بالمشروع؛ والتغير فى عدد أفراد الأسرة المتعطلين عن العمل، والتغير فى حالة المسكن، والتغير فى طرق علاج أفراد الأسرة، والتغير فى درجة الانفتاح على العالم الخارجى "البغرافى والثقافى"، ودرجة مشاركة الزوج لزوجته فى المشروع، والتغير فى درجة المشاركة الاجتماعية، والتغير فى درجة المشاركة فى القرارات الأسرية.

النتائج والمناقشات

أولاً: التعرف على الآثار الاجتماعية الناجمة عن درجة استفادة المرأة الريفية من تنفيذ المشروع التنموي لتحديد الآثار الاجتماعية المرتبطة بدرجة استفادة المرأة الريفية من تنفيذ المشروع التنموي تم اختبار الفرض الاحصائى بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية التى سبق ذكرها عن طريق حساب قيمة معاملات الارتباط البسيط بين المتغير المستقل والمتغيرات الاجتماعية (التابعة) الموضحة بالجدول رقم (١). وتم التوصل إلى النتائج التالية:

تبين وجود علاقة ارتباطية طردية عند مستوى معنوية ٠٠١ بين درجة استفادة المرأة الريفية من تنفيذ المشروع وكل من المتغيرات الاجتماعية التالية: عدد أفراد الأسرة العاملين بالمشروع، والتغير في حالة المسكن، ودرجة مشاركة الزوج لزوجته في المشروع، والتغير في درجة المشاركة في القرارات الأسرية، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط المحسوبة ٠٢٥٨، ٠٣١٤، ٠٢٠٣، ٠٣٠٦ بين درجة استفادة المرأة على الترتيب، كما اتضحت وجود علاقة ارتباطية طردية عند مستوى معنوية ٠٠٥ بين درجة استفادة المرأة الريفية من تنفيذ المشروع وكل من المتغيرات الاجتماعية التالية: التغير في درجات الافتتاح على العالم الخارجي "الجغرافي والثقافي"، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط المحسوبة ٠٠١٤١، ٠١٥٦ على الترتيب.

وأوضح أيضاً وجود علاقة ارتباطية عكسية بين درجة استفادة المرأة الريفية من تنفيذ المشروع والتغير في عدد أفراد الأسرة المتعطلين عن العمل، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة -٠٢٨٦ وهي معنوية عند مستوى ٠٠١، في حين لم يثبت وجود علاقة معنوية بين درجة استفادة المرأة الريفية من تنفيذ المشروع وباقى المتغيرات الاجتماعية سالفه الذكر.

وبناءً على هذه النتائج فإنه لا يمكن قبول الفرض الاحصائى السابق كلياً، بل يمكن قبوله بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية التالية: التغير في عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة، والتغير في عدد أفراد الأسرة العاملين في غير الزراعة، والتغير في درجة المشاركة الاجتماعية ويمكن قبول الفرض النظري البديل والقال "يوجد علاقة معنوية بين درجة استفادة المرأة الريفية من تنفيذ المشروع التوى وباقى المتغيرات الاجتماعية (التابعة) سابقة الذكر".

ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

- عدد أفراد الأسرة العاملين بالمشروع: إتضحت وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة استفادة المرأة الريفية من المشروع وعدد أفراد الأسرة العاملين بالمشروع، حيث أنه كلما زادت كفاءة المرأة الريفية أو المبحوثة في إدارة مشروعها التموي كلما زادت درجة استفادتها من هذا المشروع وبالتالي يزيد عدد أفراد المبحوثة العاملين معها بنفس المشروع، وهذه نتيجة منطقية حيث أنه بزيادة درجة الاستفادة من المشروع المنفذ يساعد ذلك على فتح المجال لأفراد الأسرة المتعطلين عن العمل للمشاركة بجهودهم في هذا المشروع وقد يكون السبب الرئيسي في ذلك هو أن صاحب هذا المشروع هي المرأة أو المبحوثة ولا يجوز تركها لتعلمه بمفردها في هذا المشروع تمسكاً بعادات وتقاليد المجتمع الريفي.

- التغير في عدد أفراد الأسرة المتعطلين عن العمل: إتضحت وجود علاقة ارتباطية عكسية بين درجة استفادة المرأة أو المبحوثة من المشروع المنفذ، حيث أنه كلما زادت درجة استفادة المرأة الريفية من المشروع كلما قل عدد الأفراد المتعطلين عن العمل باسرة المبحوثة وهذه النتيجة منطقية وتتفق مع النتيجة السابقة مباشرة، حيث أن نجاح المبحوثة في تنفيذ مشروعها التموي يؤدي إلى استفادتها بدرجة كبيرة من هذا المشروع وهذا يعمل على تشجيع وجدب الأفراد المتعطلين عن العمل بالأسرة للعمل مع المبحوثة في هذا المشروع مما يؤدي إلى خفض أعداد المتعطلين عن العمل بالأسرة.

- التغير في حالة المسكن: تبين وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة استفادة المرأة الريفية من المشروع التموي المنفذ والتغير في حالة المسكن، بمعنى أنه كلما زادت درجة استفادة المرأة الريفية من المشروع التموي كلما تحسنت حالة المسكن، وهذه أيضاً نتيجة منطقية، حيث أن زيادة درجة الاستفادة من المشروع التموي ينتج عنها ارتفاع العائد المادى من المشروع مما يسمى بشكل كبير بتحسين المستوى المادى للمبحوثة وأسرتها ومن المتوقع أن ينعكس ذلك على حالة المسكن ومستواه لدى أسرة المبحوثة.

- التغير في طرق علاج أفراد الأسرة: تبين وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة استفادة المرأة الريفية من تنفيذ المشروع التموي والتغير في طرق علاج أفراد الأسرة، حيث أنه كلما زادت درجة استفادة المبحوثة من المشروع المنفذ كلما تحسنت طرق العلاج المتبع لأفراد الأسرة، وتعتبر هذه النتيجة منطقية أيضاً، وكلما كان العائد المادى من المشروع المنفذ كبير كلما أتيحت الفرصة لأسرة المبحوثة لتحسين طرق علاج أفرادها لأن طرق العلاج ترتبط بدرجة مباشرة بالمقدرة المادية لدى أفراد الأسرة والتي تزداد بزيادة العائد المادى الناتج عن المشروع التموي المنفذ لأنه من المعروف أن تحسين طرق العلاج من الأمور المكلفة داخل الأسرة الريفية.

- التغير في درجة الافتتاح على العالم الخارجي "الجغرافي والثقافي": إتضحت وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة استفادة المرأة الريفية "المبحوثة" من المشروع التوى والتغير في درجة الافتتاح على العالم الخارجي، حيث أنه كلما زادت درجة الاستفادة من المشروع التموي المنفذ كلما زادت درجة افتتاح

المبحوثة على العالم الخارجي "الجغرافي والثقافي"، حيث أن زيادة درجة استفادة المرأة أو المبحوثة من المشروع تت要看 إلى زيارة القرى المجاورة وقد يكون السبب في ذلك بحثاً عن عمالات ماهرة، وقد يكون هناك حاجة لشراء مواد خام معينة أو قطع غيار معينة مما يؤدي إلى زيارة المركز أو المدن القريبة من المبحوثة هذا بالإضافة إلى أن نجاح المبحوثة في تنفيذ مشروعها يحتاج منها أن تكون على دراية بما يجري حولها سواءً في مجتمعها الريفي أو المحافظات الأخرى، الأمر الذي يستلزم متابعة وسائل الإعلام المختلفة لمعرفة ما يدور حولها من أحداث.

- درجة مشاركة الزوج لزوجته في المشروع: تبين وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة استفادة المبحوثة من المشروع التنموي المنفذ ودرجة مشاركة الزوج في المشروع، حيث أنه كلما زادت درجة استفادة المبحوثة من المشروع التنموي المنفذ كلما زادت درجة مشاركة الزوج لها في المشروع، وهذا منطقى حيث أنه بنجاح المبحوثة في تنفيذ مشروعها التنموي، فإن هذا يعني أن المشروع يدر عائدًا ماديًا مجزيًّا للمبحوثة وأسرتها وهذا وبالتالي يساهم في تحمل تكاليف المعيشة للمبحوثة ولأفراد الأسرة، الأمر الذي يحفز ويشجع الزوج على تقديم المساعدات العينية لزوجته في المشروع ومشاركتها إيجابياً في إدارة المشروع سواءً من حيث البحث عن عمالات ماهرات أو العمل بالفعل في هذا المشروع أو توفير المواد الخام اللازمة للمشروع أو تقديم يد المساعدة لتسويق منتجات هذا المشروع، وكل هذه الأمور ترفع من درجة مشاركة الزوج لزوجته في المشروع التنموي المنفذ.

- التغير في درجة المشاركة في القرارات الأسرية: يتضح وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة استفادة المبحوثة من المشروع التنموي المنفذ ودرجة مشاركتها في القرارات المتعلقة بالأسرة، وهذا يعني أنه كلما زادت درجة استفادة المرأة أو المبحوثة من المشروع التنموي المنفذ كلما زادت درجة مشاركتها في القرارات الأسرية المتعلقة بالأسرة وأفرادها، وهذه النتيجة منطقية وتؤكدتها النتيجة السابقة مباصراً، حيث أن قيام المرأة بتقديم المتطلبات اللازمية لجهة الوحدة المحلية لجهتها الوعدة المحلية لأخذ القرض اللازم لتنفيذ مشروعها التنموي، ثم قيامها بإدارته وتنفيذه هذا المشروع حتى يدر عائدًا ماديًا مجزيًّا للاستمرار فيه، هذا كله يجعل من المبحوثة عضواً مؤثراً داخل الأسرة الريفية ولا يمكن الاستفادة عنها، وبالتالي يتم الرجوع إليها والأخذ برأيها فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بأسرتها.

جدول رقم (١): قيم معاملات الارتباط البسيط بين درجة استفادة المرأة الريفية من المشروع التنموي والمتغيرات الاجتماعية (التابعة) المدروسة على مستوى العينة الإجمالية.

قيمة معامل الارتباط البسيط	المتغيرات الاجتماعية (التابعة)	م
٠,٠٧٣	التغير في عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة	١
٠,٠٤٧	التغير في عدد أفراد الأسرة العاملين في غير الزراعة	٢
٠٠٠,٣٠٦	عدد أفراد الأسرة العاملين بالمشروع	٣
٠٠٠,٢٦-	التغير في عدد أفراد الأسرة المتعطلين عن العمل	٤
٠٠٠,٢٠٣	التغير في حالة المسكن	٥
٠٠١,١٤١	التغير في طرق علاج أفراد الأسرة	٦
٠٠١,١٥٦	التغير في درجة الانفتاح على العالم الخارجي "الجغرافي والثقافي"	٧
٠٠٠,٣١٤	درجة مشاركة الزوج لزوجته في المشروع	٨
٠,٠٧٨	التغير في درجة المشاركة الاجتماعية	٩
٠٠٠,٢٥٨	التغير في درجة المشاركة في القرارات الأسرية	١٠
** معنوي عند مستوى ٠٠٠,٥		٠

ثانياً: التعرف على أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه المبحوثات بعد تنفيذ مشروعاتهن التنموية تم تحديد أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه المبحوثات والتي قد تحد من نجاح عملية التنفيذ لمشروعاتهن التنموية واستمراريتها، حيث يوضح الجدول رقم (٢) استجابات المبحوثات على تلك المشكلات حسب درجة معاناتها منها على النحو التالي:

ذكر (٦٦,١%) من المبحوثات أنهن يشترين من نوعية مياه الشرب السيئة، وذلك بدرجة شديدة، في حين ذكر (١٣,٩%) من المبحوثات أن نوعية مياه الشرب سيئة ولكن درجة المعاناة كانت متوسطة، وبالنسبة لمشكلة عدم توفر وسائل المواصلات فقد ذكر (٢٦%) من المبحوثات أن درجة معاناتها من هذه المشكلة معاناة شديدة، في حين ذكر (٧١,٩%) من المبحوثات أن درجة معاناتها من هذه المشكلة معاناة متوسطة، أما بالنسبة لمشكلة انقطاع التيار الكهربائي، فقد ذكر (٦٣,٩%) من المبحوثات أن درجة معاناتها

شديدة بالنسبة لهذه المشكلة، في حين ذكر (٦٦,٧٪) منها أن معاناتها متوسطة، كما ذكر (٤٪) منها أن معاناتها قليلة من مشكلة إنقطاع التيار الكهربائي، أما مشكلة صعوبة تسويق المنتج من المشروع فقد ذكر (١,٧٪) من المبحوثات أن درجة معاناتها شديدة بالنسبة لهذه المشكلة، في حين ذكر ما يقرب من ٣/٤ المبحوثات أن درجة معاناتها متوسطة، وما سبق كان عرضًا لأكثر المشكلات التي تعاني منها المبحوثات، أما بالنسبة لمشكلات عدم توافر العمالة الماهرة، وارتفاع أجور العمال فلم تذكر أى مبحوثة أنها تعاني منها بأى درجة، وذكرت المبحوثات أنها تعاني بدرجة متوسطة من مشكلات عدم توافر سبل الاتصالات بالقرية وعدم توافر الأمن، وارتفاع سعر الفائدة على القروض، والتخلص من المخلفات الناتجة عن المشروع.

جدول رقم (٢): يوضح توزيع المبحوثات وفقاً لأهم المشكلات التي تواجههن بعد تنفيذ المشروع التنموي.

المشكلة*	درجة المعاناة					
	لا توجد	معاناة قليلة	معاناة متوسطة	معاناة شديدة	معاناة قليلة	عدد %
١- عدم توافر العمالة الماهرة المطلوبة	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	١٠٠
٢- ارتفاع أجور العمالة	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	١٠٠
٣- صعوبة تسويق المنتج من المشروع						٢٢,١
٤- عدم توافر وسائل المواصلات						٢,١
٥- إنقطاع التيار الكهربائي						٥
٦- نروعة مياه الشرب سينية						٤٥
٧- عدم توافر سبل الاتصالات بالقرية						٤٥
٨- عدم توافر الأمن بالقرية						٤٥
٩- ارتفاع سعر الفائدة على القرض						٨٠
١٠- التخلص من المخلفات الناتجة عن المشروع						٥١,٩

* ملحوظة: هناك ٧ حالات لم يتم رصدها بسبب عدم استمرارية المشروع لديهن وبالتالي لا ينطبق عليهن هذا الجزء.

ثالثاً: ترتيب المشكلات حسب أهميتها النسبية للمبحوثات
لإكمانية ترتيب المشكلات حسب أهميتها النسبية للمبحوثات بمنطقة البحث تم استخدام المتوسط الحسابي للرتبة للمشكلات، وبذلك أمكن ترتيب المشكلات طبقاً لأهميتها النسبية كما تظهر بالجدول رقم (٣).
جدول رقم (٣): يوضح توزيع المبحوثات وفقاً لاستجابتهن نحو المشكلات التي تواجههن بعد تنفيذ مشروع عاليتهم بمنطقة الدراسة.

الترتيب	توزيع مفردات العينة*			المشكلة	م
	المستجبيات	متوسط الرتبة	عدد		
١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	عدم توافر العمالة الماهرة المطلوبة	١
٢	٢٣١	٢٣١	٢٣١	ارتفاع أجور العمالة	٢
٣	٢٣١	٢٣١	٢٣١	صعوبة تسويق المنتج من المشروع	٣
٤	٢٣١	٢٣١	٢٣١	عدم توافر وسائل المواصلات	٤
٥	٢٣١	٢٣١	٢٣١	إنقطاع التيار الكهربائي	٥
٦	٢٣١	٢٣١	٢٣١	نروعة مياه الشرب سينية	٦
٧	٢٣١	٢٣١	٢٣١	عدم توافر سبل الاتصالات بالقرية	٧
٨	٢٣١	٢٣١	٢٣١	عدم توافر الأمن بالقرية	٨
٩	٢٣١	٢٣١	٢٣١	ارتفاع سعر الفائدة على القرض	٩
١٠	٢٣١	٢٣١	٢٣١	التخلص من المخلفات الناتجة عن المشروع	١٠

* ملحوظة: هناك ٧ حالات لم يتم ذكرها بالعينة لعدم استمرارية المشروع لديهن وبالتالي لا ينطبق عليهن هذا الجزء.
تبين أن أولى المشكلات والتي تأتي بالمرتبة الأولى من حيث أهميتها والتي تواجه المبحوثات وتتفق عائق لاستمرارية مشروع عاليتهم التنموية هي مشكلة سوء نوعية مياه الشرب، حيث حصلت على متوسط الرتبة (٢,٨٦)، كذلك تأتي في المرتبة الثانية مشكلة عدم توافر وسائل المواصلات بمتوسط الرتبة (٢,٢٦)، ثم مشكلة صعوبة تسويق المنتج من المشروع بمتوسط الرتبة (٢,٠٢)، ثم مشكلة إنقطاع التيار الكهربائي في المستوى الرابع بمتوسط الرتبة (١,٧٤)، ثم مشكلة عدم توافر الأمن بالقرية في المستوى الخامس بمتوسط الرتبة (١,٤٣)، ثم مشكلة التخلص من المخلفات الناتجة عن المشروع في المستوى السادس بمتوسط

الرتبة (١,٤٦)، ثم تأتى مشكلة ارتفاع سعر الفائدة على القرض في المستوى السابع بمتوسط الرتبة (١,٤٣)، ثم مشكلة عدم توفر سبل الاتصالات بالقرية في المستوى الثامن بمتوسط الرتبة (١)، ثم مشكلة عدم توافر العمالة الماهرة، وارتفاع أجور العمالة في المستويين التاسع والتاسع مكرر، حيث حصلت كلاً منها على نفس متوسط الرتبة وهو (صفر).

رباعاً: التعرف على أهم المقترضات من وجهة نظر المبحوثات للتلقيب على المشكلات التي تواجههن بعد تنفيذ المشروع التنموي من أجل دعم الإستقرار ونجاح المشروعات التنموية بمختلف أنواعها فكان لابد من العمل على حل المشكلات التي تواجه المبحوثات وتعيق مسيرة النجاح لمشروعاتهن، وكانت أولى الخطوات لإيجاد حل ناجح هو التعرف على آراء ومقترضات المبحوثات للتلقيب على المشكلات التي مبقة ذكرها سالفاً، وجاءت مقترضاتهن كما هو موضح بالجدول رقم (٤) على النحو التالي:

جدول رقم (٤): يوضح توزيع المبحوثات وفقاً لمفترضاتهن بشأن التلقيب على المشكلات التي تواجههن بعد تنفيذ المشروع بمنطقة البحث.

م	المقترضات		توزيع المبحوثات
	%	عدد	
١	٦٩,٣	١٦٠	المشكلة: صعوبة تسويق المنتج من المشروع: المقترح: قيام الوحدة المحلية بالتعاون مع صندوق التنمية المحلية والاتفاق مع جمعية الأسر المنتجة بالفيوم لتسويق المنتج مقابل نسبة من الأرباح.
٢	٨٧,٥	٢٠٢	المشكلة: عدم توافق وسائل المواصلات: المقترح: قيام الوحدة المحلية بتوفير خط سرفي لسيارات الأجرة لنقل الأهالي من وإلى القرى والمناطق المجاورة.
٣	٨٥,٧	١٩٨	المشكلة: انقطاع التيار الكهربائي: المقترح: إنشاء محطة جديدة لتوليد الكهرباء مع ضمان استمرارية الصيانة لها وتخفيف العبء عن المحطة القديمة.
٤	٨٤,٥	١٩٥	المشكلة: نوعية مياه الشرب سيئة: المقترح: إنشاء محطة لتنقية وتنقير مياه الشرب ومد جميع الأهالي بالقرى بهذه الخدمة.
٥	٤٢	٩٧	المشكلة: عدم توافق سبل الاتصالات: المقترح: زيادة عدد الخطوط التليفونية المسموح بها بالقرى، مع تشغيل خدمة السنتر الات المركزية باستمرار.
٦	٨١	١٨٧	المشكلة: عدم توافق الأمن بالقرية: المقترح: قيام وحدة أو نقطة الشرطة التي تتبعها القرية بتوفير الحراسة الكافية وعمل دوريات باستمرار حتى يعم القرية الأمن والأمان.
٧	١٩,٥	٤٥	المشكلة: ارتفاع سعر الفائدة على القرض: المقترح: قيام صندوق التنمية المحلية بخفض سعر الفائدة المتفق عليه أو إطالة فترة السداد، مع إعطاء فترة سماح بعدم السداد لمن تقابلهم عقبات في التسويق.
٨	٣٩,٤	٩١	المشكلة: التخلص من المخلفات الناتجة عن المشروع: المقترح: قيام الوحدة المحلية بالقرية بتوفير عربات مخصصة لجمع المخلفات الناتجة عن المشروع، مع أهمية توفير ووراث تدريبية توضح كيفية إعادة استخدام هذه المخلفات والاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة.

المراجع

- أبو المجد، منى (٢٠٠٠)، "تنمية المرأة الريفية بمحافظة الفيوم"، المؤتمر القومي الثالث للمرأة، المنوفية.
الجنجيبي، هدى محمد (٢٠٠٢)، مستقبل العمل الارشادى الزراعى مع المرأة الريفية ودورها الاقتصادى
كمنتجة داخل المنزل والمزرعة بمصر والوطن العربى، مؤتمر الإرشاد الزراعى وتحديات التنمية،
المجلس العربى للدراسات العليا بجامعة مصر، مركز الارشاد الزراعى والتدريب، كلية الزراعة، جامعة
القاهرة.
- الجهاز المركزى للتटعنة العامة والإحصاء (٢٠٠٤)، الكتاب الاحصائى السنوى.
الطار، نادية شقيق عبد السلام (١٩٩٤)، "دور المرأة فى التنمية الريفية، دراسة ميدانية باحدى قرى
محافظة الجيزه"، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
تكلل، ليلى (٢٠٠٥)، "لماذا المرأة؟ ولماذا الأن؟، المجلس القومى للمرأة، طباعة الشرطة للطباعة والنشر
والتوزيع، القاهرة.
- طهوان، أمانى عزت (١٩٩٩)، "القرية بين التقليدية والحداثة"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
عمار، حامد (١٩٩٢)، "التنمية البشرية في الوطن العربي... المفاهيم... المؤشرات... الأوضاع"، الطبعة
الأولى، بيروت للنشر، القاهرة.
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جريدة الأهرام (١٩٩٨)، "أحوال مصرية"، العدد الثاني، القاهرة.
منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة (٢٠٠٢)، دور المرأة في التنمية الزراعية، قسم الموارد البشرية
والمؤسسات والإصلاح الزراعي.
معهد التخطيط القومى (٢٠٠١)، تقرير التنمية البشرية، مصر.

- Bernstein, Henry. (1991), "Under Development and Development the third world today", first published, penguin Books, Harmondsworth, London.
- Ibrahim, Saad El- din. (1996), "An Assessment of Grass Roots Participation in the Development of Egypt", papers in Social Science, Vol. 19, No. 3, the American university in Cairo.
- John, W. Miller, (1996), "The New economics of growth Astarategy for India and the Development world", Cornell university press, London.
- Krejcie, R. & Morgan, D. (1970). "Determining sample Size for Research Activities in Education and Psychological Measurements", Collage Station, Durham, North Carolina, U.S.A, Vol (30).
- The united Nation. (1980), "Status of Women and Family Planning", Report of the Special Report.
- Zaghlool, Howida M. (1990), "Studies on the Role of Women In Agriculture in Development", M. Sc. Thesis, Faculty of Agriculture, Cairo University.

A STUDY OF SOME IMPACTS OF THE DEVELOPMENTAL PROJECTS FINANCED BY THE LOCAL DEVELOPMENT FUND WHICH DEVOTED FOR THE RURAL WOMEN IN FAYOUM GOVERNORATE

Kamal, M. SH.; M. A. Fathy; Suzan M. Nasrat and E. A. Mohamed
Rural Sociology and Agric. Extension, Faculty of Agric., Cairo Univ.

ABSTRACT

The Goal of this study was: first to recognize (distinguish) the social impact on the rural woman's degree of benefits due to the implementation of the developments fund loans to enhance development; second to identify the problems facing the rural women beneficiaries of the development project; this to identify the suggestions of the rural women beneficiaries to overcome obstructions hindering the project.

The questionnaire was executed through May and June 2006 in 16 villages in six districts in Fayoum governorate. Fayoum governorate was chosen because it has as a governorate, the majority of projects targeting rural women. Fayoum governorate with 8.27% of all projects is leading all other governorates.

The systematic random sample was chosen from the rural women who obtained loans from the community development fund in the period from 1999-2003.

The total of the target group was 619 woman the sample chosen was 238 (38.4%). A pre tested questionnaire was setup to collect data, the systems tic random sample was chosen in cooperation with the district's authority. Frequencies, percentages, and simple correlation coefficient were used in analyzing the study data. The study results revealed: a significant relationships between the degree of rural woman's benefits from the project and the following social variables: family members participation in the project, change in the housing status, husbands participation in the project, decision making in the family of interviewed women, change in medical care practices, exposure to remote horizons; a negative relationship and the number of unemployed family members.

The complaints of these interviewed women stated that the most urging problem facing them was: the poor quality of drinking water (86.1%); the lack of transport facilities (71.9%); the marketing problems (22.1%). They also suggested solutions to overcome these obstacles.